لكن وبالرغم من الازمة الاقتصادية التي عانت منها اسرائيل اثر حرب تشرين ، فان تلك الازمة يجب ان تفهم على حقيقتها فقط ، اذ لا يجوز لازمة طارئة ومرتبطة بظروف سياسية وعسكرية طارئة أن تحجب حجم الانجاز الذي حققته خطة التنمية الاسرائيلية والتي تخطط لاهداف المستقبل اكثر من خدمتها لاهداف الحاضر ، وكلمة اخرى فان أزمة ما بعد حرب تشرين وبالرغم من حدتها ليست هي الدليل الوحيد على سلامة أو عدم سلامة هيكلية الاقتصاد الاسرائيلي وقاعدته الزراعية والصناعية ، باعتبار ان أقوى الاقتصاديات قد تتأزم تحت وطأة ظروف غير طبيعية . ولكن مستقبل الاقتصاد على المدى الطويل يرتبط بالقاعدة الصناعية ــ الزراعية التي بناها المجتمع المعني ، وهي بالتالي مؤشر توقعاتنا لمستقبل الاقتصاد الاسرائيلي . ومهما ازدادت حدة الازمة الاقتصادية بعد حرب تشرين فيجب أن تفهم كظاهرة طارئة ليس الا .

ولو حاولنا أن نصف بسرعة وبكلمات قليلة وضع الاقتصاد الاسرائيلي من خلال استعراض سريع للقطاعات الرئيسية فيه ، لقلنا ان الزراعة الاسرائيلية قد تقدمت ككل ــ وليس قطاع الحمضيات فقط كما هو رائج ــ ووظفت فيها مقادير كبيرة من الرساميل والخبرة الفنية لدرجة انه يستحيل معها توظيف المزيد من الرساميل فيها . وانعكست هذه المسألة على حجم الانتاج الزراعي ككل والذي تضاعف أكثر من أربع مرات خلال الفترة التي مضت على قيام اسرائيل .

ان هذه القفزات التي حققتها الزراعة الاسرائيلية كانت دون القفزات التي حققتها الصناعة الاسرائيلية ، اذ تضاعفت الفروع الرئيسية في الصناعة الاسرائيلية وبالتالي في الناتج القومي بالسنوات الخمس عشرة الماضية بين ١٩٥٨/٥٩ و ١٩٧١/١٩٧٢ بنسب كبيرة ، بالمقارنة مع النسب التي حققتها اقتصاديات غيرها من الدول المتقدمة . وبالاضافة لهذا يمتاز الاقتصاد الاسرائيلي بارتفاع نسبة الطاقة الانتاجية العاطلة ، وهي ظاهرة ملازمة للصناعة الاسرائيلية . ولقد كان هنالك منذ العام ١٩٦٦ حديث عن الطاقة الانتاجية العاطلة ، وفي العام ١٩٧٠ بلغت في بعض الصناعات حوالي ٤٠ ٪ ، وتحدث عميد كلية ادارة الاعمال في الجامعة العبرية عبر مقالة نشرت له في صحيفة هآرتس عن احصائية جرت في العام ١٩٧٢ تقول بامكانية زيادة الطاقة الانتاجية في العديد من الصناعات بنسب تتراوح بين ٣٥ ــ ٥٠٠ ٪ بدون أي توظيفات مالية جديدة . ولعل في هذه الارقام تفسير للقفزات التي تحققت بالصناعة الاسرائيلية وبالذات اثر الانتهاء من تنفيذ البرنامج التصنيعي الشامل الاول الذي بدأ في العام ١٩٥٤ وانتهى تقريبا في العام ١٩٦٥ وموّل بمساعدات المانيا الغربية لاسرائيل . علما بأن بند الاستثمارات الجديدة كان يحتل رقما ثابتا في الميزانيات السنوية لاسرائيل والسلع الاستثمارية تحتل رقما كبيرا من جملة الواردات السنوية الاسرائيلية .

وبالاضافة الى قطاعي الزراعة والصناعة فهنالك أيضا وفرة في اليد العاملة الفنية والتي يستدل عليها من ارتفاع نسبة الاكاديميين العاملين في الاقتصاد والتي تبلغ ١٤٫٩ ٪ من اجمالي العاملين في الوقت الذي تبلغ به هذه النسبة في الولايات المتحدة الامريكية ١٣٫٢ ٪ وفي المانيا الغربية ١٣٫٤ ٪ علما بأن اسرائيل تعاني من فائض الجامعيين الباحثين عن العمل المنتظرين في مراكز الاستيعاب . ولسنا في هذه المقالة بمعرض اعطاء تفسير لسبب ارتفاع نسبة الجامعيين او لارتفاع نسبة الطاقة العاملة، بقدر ما يهمنا الاشارة الى معاني وجود مثل تلك الظواهر . فماذا تعني قاعدة صناعية بطاقة انتاجية تتجاوز قدرة السوق الداخلي على التشغيل ؟ وزراعة بلغت درجة عالية من الكثافة الرأسمالية ؟ ويد عاملة فنية تتجاوز أيضا قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على التشغيل ؟